

# مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار العرض والافصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في القوائم المالية

أحمد عبدالهادي شبير

مدرس مساعد- كلية فلسطين التقنية- دير البلح

ماجستير محاسبة وتمويل

فلسطين – قطاع غزة

[Sh2004006@gamil.com](mailto:Sh2004006@gamil.com)

## الملخص

يهدف البحث إلى التعرف بشكل مفصل على معيار العرض والافصاح الإسلامي وأهميته، بالإضافة إلى قياس درجة التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمتطلبات تحقيق ذلك المعيار. وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها: تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمتطلبات معيار العرض والافصاح الإسلامي، ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته أعدت استبانة تضمنت (80) سؤالاً وزعت على عينة البحث وهم مديرو فروع المصارف الإسلامية، وهيئة الرقابة والتدقيق الشرعية داخل المصرف، والمدققون الداخليون، ورؤساء أقسام الحسابات، خضع منها للتحليل (116) استبانته، وتم استخدام اختبار (T-test) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

## Abstract

The study aims to identify in detail the Islamic presentation and disclosure standard and its importance in addition to measuring the degree of compliance of Islamic banks of Palestine with the requirements of achieving that standard, based on the hypothesis which says: Islamic banks of Palestine are committed to the requirements of the criterion of Islamic presentation and disclosure. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, a

questionnaire was prepared containing 80 questions distributed to the study sample. They are managers of branches of Islamic banks and heads of the organization control and audit inside the banks as well as internal auditors and heads of accounting sections. 116 of the questionnaires underwent analysis by using T-test in order to test the hypotheses of the study.

كلمات مفتاحية: المؤسسات المالية، المصارف الاسلامية، معيار العرض والافصاح، هيئة المراجعة والمحاسبة، القوائم المالية.

## 1-1 المقدمة

تعتبر مهنة المحاسبة من المهن التي لها دور مهم وفعال في عالم المال والأعمال، ففي مهنة يمكن بواسطتها إعداد حسابات وتقارير وقوائم مالية معلومات تساعد الملاك والادارات والمستخدمين من المعلومات التي تحتويها ، وتعد المصارف الإسلامية من الركائز المهمة في الاقتصاد الإسلامي وتطوير التنمية الاقتصادية ، ومع تطور نظام المصارف الإسلامية وانتشارها في العديد من البلدان العربية والإسلامية، ومنها فلسطين وهو يعتبر له أهمية قصوى وحيوية في إعادة الاعمار أصبح وجود تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية ومنها معيار العرض والافصاح الاسلامي أمراً ضروريا وهاما ليقوم بالتأكد من مدى التزام المصارف بإعداد قوائمها المالية وتقاريرها طبقا لما تقره هيئة الرقابة والتدقيق بالمصرف وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية، وتعتبر عملية التطبيق أمرا واجبا في المؤسسات المالية الإسلامية ، لذلك سوف يحاول هذا البحث بيان أهمية تطبيق معيار الافصاح والعرض العام الاسلامي للمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في فلسطين، وبيان مدى التزام هذه المؤسسات بمتطلبات التطبيق.

## 2-1 مشكلة البحث

تعد المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الاسلامية من الركائز الأساسية والمهمة للبلدان الإسلامية. ، لذا فإن إدارة تلك المؤسسات مدركة لأهمية الالتزام بمتطلبات المعايير الاسلامية ومنها معيار العرض والافصاح العام في معاملاتها، وكذلك ضرورة الإفصاح عن كل المعلومات المالية ونشر القوائم المالية للجهات المتعاملة معها، وأصبح تدقيق أعمال البنوك الإسلامية ضروريا من جهة خارجية مستقلة، بالإضافة إلى الجهة الداخلية الموجودة داخل البنك، لإعطاء قوة وثقة أكبر

لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها. لكن يلاحظ أنّ بعض المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لم تصلها لحد الآن متطلبات تطبيق المعايير الإسلامية الصادرة عن الهيئة وخصوصاً معيار العرض والافصاح العام ، لذا فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن

السؤال الرئيسي الآتي: هل تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمتطلبات تطبيق معيار العرض والافصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية ؟

### 3-1 أهداف البحث

1. استعراض مفهوم معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات الإسلامية وأهميته.
2. قياس درجة التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمتطلبات تطبيق معيار العرض والافصاح العام .

### 4-1 أهمية البحث

تتلور أهمية البحث في ما يلي:

- تأكيد أهمية التوسع في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية، ليشمل الاهتمام بمعيار العرض والافصاح المحاسبي، وتوضيح دور الجهات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في تنظيم العمل المالي والاستفادة منه في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المحاسبة الإسلامية .

- توضيح أهمية معيار العرض والافصاح العام للقائمين على المؤسسات المالية الإسلامية، وبما يوفر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية، توعية فئات المجتمع المالي في مجال فهم المعايير المحاسبية الإسلامية والمطالبة بالالتزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيقها كاملة ، مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### 5-1 فرضيات البحث

يقوم البحث باختبار الفرضيات التالية:

H01: لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى العرض في القوائم المالية.

H02: لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

H03: لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى الإفصاح عن البنود الواردة في القوائم المالية.

### 6-1 منهجية البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاثبات او نفي الفرضيات وتم الاعتماد على المصادر الاولية والمصادر الثانوية في جمع البيانات وتحليلها وتم استخدام برنامج الاحصائي SPSS في تحليل الاستبانة وايجاد العلاقات .

## 1- الإطار النظري

### أولاً. العرض والإفصاح المحاسبي:

يعني العرض المحاسبي تبويب وترتيب البنود في القوائم المالية، كتبويب بنود الأصول في قائمة المركز المالي إلى أصول ثابتة وأصول متداولة وكذلك الالتزامات، وعلى نحو مماثل يتم إظهار المصروفات في قائمة الدخل في مجموعات رئيسة حسب طبيعتها أو وظيفتها.(حماد ، 2009، ص11) وعليه، فإنه يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للمصرف الإسلامي، وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج النشاط والمركز المالي للمصرف الإسلامي(الشلتوني ، 2005 ، ص77).

بينما الإفصاح المحاسبي يعني اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث يعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة. وبالتالي الإفصاح المحاسبي يقوم على ثلاث دعائم وهي(زيد ، 1995 ، ص38): المعلومة المحاسبية، مستخدم المعلومة المحاسبية، متخذ القرار لهذه المعلومة.

لكي تحقق المحاسبة الهدف الأساسي المرجو منها وهو إيصال البيانات المحاسبية للفئات المجتمع المالي الداخلية والخارجية، يجب أن يكون هناك عرض مناسب للبيانات المالية في القوائم وإفصاح كافي عن هذه البيانات للمستخدمين وأن يضمن هذه الإفصاح أن تكون البيانات المالية المشمولة في القوائم المالية قابلة للقراءة والفهم لذلك يجب أن يراعي المحاسب مستويات الإفصاح وأن يدرس احتياجات مستخدمي القوائم المالية على أكمل وجه. والإفصاح لا يتحقق دون أن يكون هناك اعتراف محاسبي بالعمليات المالية والقياس السليم لهذه العمليات المالية ومن ثم

العرض المناسب للبيانات المالية، ليكون الإفصاح بمثابة نهاية المطاف ويتحقق المراد من هذه البيانات المالية ومساعدة المجتمع المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة.

## ثانياً: مضمون معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية:

المعيار هو الميزان أو المقياس المتفق عليه، ومحاسبياً هو القاعدة الأساسية لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمصرف الإسلامي، ونتائج أعماله وإيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، فهو تطبيق محاسبي سليم في موقف معين وأساسي للحكم والمقارنة، فمعايير المحاسبة المالية تعد المرشد الأساسي للقيام بالأعمال المحاسبية من اعتراف وتحديد وقياس للعمليات والأحداث والظروف المالية التي تؤثر على المركز المالي للمصرف الإسلامي ونتائج أعماله لعرض البيانات المالية والإفصاح عنها بأفضل صورة، وإيصال البيانات والمعلومات المالية إلى المستفيدين، لذا يجب أن تكون المعايير وثيقة الصلة بالأهداف المتوخاة من النظرية المحاسبية ( عبد الرازق ، بدون ، ص152).

ويقصد بالمعيار القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب في إنجاز عمله في تحضير الكشوفات أو التقارير المالية للمصرف الإسلامي، وبهذا المفهوم لا بد من وجود قياسات محددة كي يقوم المحاسب بإنجاز عمله بموجبها، فقد عرفت لجنة القواعد الدولية، القاعدة المحاسبية كونها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي هدر الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً تهدف إلى تقليل الاختلاف في التعبير، أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية (الراوي ، 1995 ، ص13) .

قامت اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتكليف عدد من المستشارين بإعداد دراسات ميدانية عن أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها، ودور الهيئات الحكومية والمهنية والهيئات الخاصة، في الدول التي تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، وقد أظهرت هذه الدراسات وجود اختلاف في طرق العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لهذه المصارف، وقد تم إعداد هذا المعيار من دراسات أولية لنقاشات متعددة

شملت آراء مجموعة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وفي المحاسبة، ومن محاسبين ممارسين وعاملين بالبنوك المركزية وعاملين في المصارف الإسلامية، كما قامت اللجنة بتكليف مستشارين في المحاسبة بإعداد دراسة أولية للنقاش عن متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، وقد قاما بإعداد دراسة أولية للنقاش عن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف، وتم تكليف مستشار في المحاسبة بوضع تصور للمسودة الأولى لهذا المعيار، كما عمدت اللجنة في مراحل الإعداد النهائية للمسودة الأولى إلى تكليف فريق للدراسة والإعداد يتكون من مستشارين في الشريعة وفي المحاسبة ومن ذوي الاختصاص (مجلس معايير المحاسبة والمراجعة ، 1998 ، ص94) .

يعد معيار العرض والإفصاح رقم (1) من أوائل مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية وأهمها، والتي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتنظيم العمليات المحاسبية في المصارف الإسلامية، وهو المعيار الذي يحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم، حيث يعرف القوائم التي يتعين على المصارف الإسلامية نشرها دورياً لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية التي نص عليها بيان المحاسبة المالية رقم (1) بشأن أهداف المحاسبة والتقارير المالية لتلك المصارف.

كان تاريخ سريان المعيار من 1996/01/01م وهو التاريخ الواجب تطبيق هذا المعيار فيه على القوائم المالية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية دون استثناء، طالما أن قوانين البلد تلزم وتنص على إلزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير الإسلامية ومنها معيار رقم (1).

ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية المعدة من قبل المصارف الإسلامية، بهدف إيصال المعلومات إلى المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وأحكام وفصول ومواد هذا المعيار تطبق على جميع المصارف الإسلامية بمختلف أنواعها وأشكالها، وإذا ماخالف أحد القوانين أو الأنظمة وهذه الأحكام فيجب الإفصاح عن ذلك وبيان أثر هذا التعارض على عناصر القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ويشتمل المعيار على عدد من النقاط التفصيلية بخصوص إجراءات التطبيق، ولكن الباحث حاول أن يركز على النقاط

الأساسية والجوهرية في عرض المعيار(مجلس معايير المحاسبة والمراجعة ، 2007، ص82) .

### ثالثاً: فوائد تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1):

هناك عدد من الفوائد والمزايا المتوخاة للمصارف الإسلامية، نتيجة الالتزام بالتطبيق الكامل لمعيار العرض والإفصاح العام المحاسبي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تتمثل في التالي (منصور ، 2015، ص938) :

1. معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية.

2. دقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

3. استخدام المعيار في الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالدول يوفر معلومات محاسبية موثوقة.

4. تطبيق المعيار يجعل القوائم المالية للمصارف الإسلامية تساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

5. التزام المصارف الإسلامية بالمعيار يجعلها ذات شفافية عالية من الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد ملائم بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.

6. استخدام المعيار يزيد من شمولية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة للمصارف الإسلامية في الدول.

7. تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

8. تسهيل عملية المقارنة بين البيانات المالية واستخدامات أساليب التحليل المالي.

9. توحيد الممارسات المحاسبية التي تضبط العمل المصرفي الإسلامي.

10. تحقيق متطلبات ورغبات جميع فئات المجتمع المالي دون استثناء أو تقصير أو محاباة لفئة على حساب الفئات الأخرى.

11. الارتقاء بالجانب المعلوماتي وتحسين مستوى أداء المصارف الإسلامية بالمقارنة مع البنوك الربوية.

## الدراسة الميدانية:

### أولاً: منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والبيانات المراد الحصول عليها، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة، كما توجد في الواقع، ويسهم في وصفها وصفاً دقيقاً ويوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم تطبيق النتائج في ضوءها.

### ثانياً – مصادر البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات نوعين من المصادر الأول تمثل في المصادر الثانوية حيث تم تجميع الإطار النظري للدراسة من خلال الرجوع إلى المؤلفات العلمية والكتب والدوريات العلمية والمواقع الإلكترونية المتخصصة في موضوع الدراسة، ولتغطية الإطار التطبيقي للدراسة تم الاعتماد على المصادر الأولية المتمثلة في تصميم استبانة لهذا الغرض وتوزيعها على الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية في فلسطين .

### ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين ذوي العلاقة بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في المصارف الإسلامية بفلسطين، والبالغ عددهم (116) موظفاً، ونظر لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تبنت الدراسة أسلوب الحصر الشامل.

### رابعاً: تحليل البيانات الشخصية:

الجداول التالية توضح ذلك، مع العلم بأن النسب في هذه الجداول مقربة لأقرب رقم بعد الفاصلة.

### الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	التكرار	النسبة المئوية



86.2	100	ذكر	الجنس
13.8	16	أنثى	

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن نسبة الذكور من مجتمع الدراسة 86.2%، ونسبة الإناث 13.8%.

### الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
65.5	76	بكالوريوس	المؤهل العلمي
34.5	40	دراسات عليا	

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن نسبة حملة شهادة البكالوريوس من مجتمع الدراسة 65.5%، ونسبة حملة شهادة الدراسات العليا 34.5%.

### الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الجامعي

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
71.6	83	محاسبة	التخصص الجامعي
7.8	9	علوم مالية ومصرفية	
6.9	8	إدارة أعمال	
6.9	8	اقتصاد	
6.9	8	آخر	

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن نسبة من تخصصوا محاسبة في دراستهم الجامعية من مجتمع الدراسة 71.6%، ونسبة من تخصصوا علوم مالية ومصرفية 7.8%، ونسبة من تخصصوا إدارة أعمال 6.9%، ونسبة من تخصصوا اقتصاد 6.9%، ونسبة من تخصصوا في تخصصات أخرى 6.9%.

### الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
1.7	2	مدير عام	المسمى الوظيفي
1.7	2	نائب مدير عام	
1.7	2	مدير الدائرة المالية	
1.7	2	نائب مدير الدائرة المالية	
1.7	2	مدير دائرة التدقيق الداخلي	
1.7	2	نائب مدير دائرة التدقيق الداخلي	



يتضح من الجدول السابق أعلاه أن نسبة الموظفون الذين خدموا أقل من (5) سنوات من مجتمع الدراسة 29.3%، ونسبة الموظفون الذين خدموا ما بين (5-10) سنوات 13.8%، ونسبة الموظفون الذين خدموا أكثر من (10) سنوات 56.9%.

### تحليل النتائج واختبار الفرضيات أولاً: تحليل فقرات استبانة الدراسة:

حيث إنه قد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدراسة فقد تبنت الدراسة المعيار الموضح بالجدول رقم (7) التالي للحكم على اتجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقة على فقرات ومحاور الدراسة

#### جدول (7) سلم المقياس المستخدم في الدراسة.

المستوى	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	موافق	موافق بشدة
الوسط الحسابي	أقل من 1.80	2.59 - 1.80	3.39 - 2.60	4.19 - 3.40	أكبر من 4.20	
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% - 51.9%	52% - 67.9%	68% - 83.9%	أكبر من 84%	

وهذا يعطي دلالة إحصائية على أن المتوسطات التي تقل عن (1.80) تدل على عدم موافقة شديدة على الفقرة أو المحور ككل، بينما المتوسطات التي تتراوح بين (2.59 - 1.80) فهي تدل على عدم موافقة على الفقرة أو المحور ككل، بينما المتوسطات التي تتراوح بين (3.39 - 2.60) فهي تدل على محايدة تجاه الفقرة أو المحور ككل، والمتوسطات التي تتراوح بين (4.19 - 3.40) فتدل على موافقة على الفقرة أو المحور ككل، أما المتوسطات التي تزيد عن (4.20) فهي تدل على موافقة شديدة تجاه الفقرة أو المحور ككل، وذلك حسب سلم المقياس المستخدم في الدراسة والمبين في الجدول السابق.

• تحليل النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الأول (العرض في القوائم

المالية):

أن هناك موافقة من قبل أفراد الدراسة على فقرات المحور الأول ككل، كما وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على فقرات هذا المجال ما بين (2.85) كحد أدنى وذلك للفقرة التي تنص على "تحرص البنوك على تبويب حسابات الودائع الاستثمارية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي"، إلى (4.49) كحد أعلى وذلك للفقرة التي تنص على "تحرص البنوك على تبويب حسابات الودائع الجارية ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي".

• تحليل النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الثاني (الإفصاح عن

المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم

المالية):

أن هناك موافقة من قبل أفراد الدراسة على فقرات المحور الثاني ككل، كما وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على فقرات هذا المجال ما بين (3.5) كحد أدنى وذلك لكل من الفقرة التي تنص على "تشتمل الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للبنوك على إيضاح يبين عدم اتفاق بعض نصوص معيار العرض والإفصاح العام مع القوانين والأنظمة السارية"، والفقرة التي تنص على "تحرص البنوك على توضيح أثر عدم اتفاق بعض نصوص معيار العرض والإفصاح العام مع القوانين والأنظمة السارية على كل عنصر من عناصر القوائم المالية"، إلى (4.72) كحد أعلى وذلك للفقرة التي تنص على "تقوم البنوك بالإفصاح عن تاريخ تأسيسها ونشاطها الرئيسي".

• المحور الثالث: (الإفصاح عن البنود الواردة في القوائم المالية

ضمن الإيضاحات المرفقة):

أن هناك موافقة من قبل أفراد الدراسة على فقرات المحور الثالث ككل، كما وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على فقرات هذا المجال ما بين (3.41) كحد أدنى وذلك للفقرة التي تنص على "تحرص البنوك على إعداد قائمة لمصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات"، إلى (4.59) كحد أعلى وذلك للفقرة التي تنص على "تحرص البنوك على الإفصاح عن التمويلات الائتمانية المباشرة".

## ثانياً: اختبار ومناقشة الفرضيات: الفرضية الأولى:

- لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى العرض في القوائم المالية:

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Rank لاختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تفترض أن مستوى العرض في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية يعتبر غير كافي، وذلك عندما يتساوى أو ينقص وسيط الإجابات عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) مقابل الفرضية البديلة ( $H_a$ ) التي تفترض زيادة وسيط إجابات أفراد الدراسة عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) فكانت نتيجة الاختبار موضحة بالجدول التالي:

جدول (11) نتيجة اختبار Wilcoxon Signed Rank لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية العدمية	الوسيط	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
وسيط الاجابات يساوي (3)	3.833	6786.0	0.000**	رفض الفرضية العدمية

\*\* دالة احصائياً عند مستوى 1%.

المصدر: من إعداد الباحث.

حيث كان وسيط اجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات مجال "العرض في القوائم المالية" يساوي (3.833) وهو أكبر من الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) وللتحقق من معنوية تلك الزيادة وجدت احصائية اختبار One-Sample Wilcoxon Signed Rank تساوي (6786) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض زيادة وسيط اجابات أفراد الدراسة عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) وبالتالي نستنتج صحة الفرضية الفرعية الأولى، والتي تفترض أن مستوى العرض في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية يعتبر كافي.

الفرضية الثانية: لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Rank لاختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تفترض أن مستوى الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية يعتبر غير كافي، وذلك عندما يتساوى أو ينقص وسيط الإجابات عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) مقابل الفرضية البديلة ( $H_a$ ) التي تفترض زيادة وسيط إجابات أفراد الدراسة عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) فكانت نتيجة الاختبار موضحة بالجدول التالي:

جدول (12) نتيجة اختبار Wilcoxon Signed Rank لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية العدمية	الوسيط	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
وسيط الاجابات يساوي (3)	4.0	6786.0	0.000**	رفض الفرضية العدمية

\*\* دالة احصائياً عند مستوى 1%.

حيث كان وسيط اجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات مجال "الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية" يساوي (4.0) وهو أكبر من الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) وللتحقق من معنوية تلك الزيادة وجدت احصائية اختبار Wilcoxon Signed Rank تساوي (6786) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض زيادة وسيط اجابات أفراد الدراسة عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) وبالتالي نستنتج صحة الفرضية الفرعية الثانية، والتي تفترض أن مستوى الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية يعتبر كافي.

الفرضية الثالثة: لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى الإفصاح عن البنود الواردة في القوائم المالية:

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Rank لاختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تفترض أن مستوى الإفصاح عن البنود الواردة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية ضمن الإيضاحات المرفقة

يعتبر غير كافي، وذلك عندما يتساوى أو ينقص وسيط الإجابات عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) مقابل الفرضية البديلة ( $H_0$ ) التي تفترض زيادة وسيط إجابات أفراد الدراسة عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) فكانت نتيجة الاختبار موضحة بالجدول التالي:

جدول (13) نتيجة اختبار Wilcoxon Signed Rank لاختبار الفرضية

الفرعية الثالثة

الفرعية العدمية	الوسيط	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
وسيط الاجابات يساوي (3)	3.984	6786.0	0.000**	رفض الفرضية العدمية

\*\* دالة احصائياً عند مستوى 1%.

المصدر: من إعداد الباحث.

حيث كان وسيط اجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات مجال "الإفصاح عن البنود الواردة في القوائم المالية ضمن الإيضاحات المرفقة" يساوي (3.984) وهو أكبر من الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) وللتحقق من معنوية تلك الزيادة وجدت احصائية اختبار Wilcoxon Signed Rank تساوي (6786) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض زيادة وسيط اجابات أفراد الدراسة عن الوسيط التام المعبر عنه بالقيمة (3) وبالتالي نستنتج صحة الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تفترض أن مستوى الإفصاح عن البنود الواردة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية ضمن الإيضاحات المرفقة يعتبر كافي.

## النتائج:

1. تحرص إدارة البنوك الإسلامية على إتباع طريقة عرض للبنود في القوائم المالية تسهل على المستخدمين فهم وقراءة البيانات المالية. وتهتم بإتباع طريقة إفصاح عن البيانات المالية تجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر فهماً لها.

2. تولى مجالس إدارة البنوك الإسلامية أهمية لتمتع أعضاء لجنة التدقيق والمراجعة المنبثقة عنها بالمعرفة في مجال معايير المحاسبة المالية الإسلامية. ويوجد لدى موظفي دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي معرفة كافية في مجال معيار العرض والإفصاح العام.

3. بدرجة كبيرة هناك مستوى متقدم من العرض في القوائم المالية بالبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني. وتقوم البنوك بتبويب حسابات الموجودات في قائمة المركز المالي حسب السيولة. وظهر تبويب الموجودات في قائمة المركز المالي عدم الفصل بين الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة.

4. تحرص البنوك على تبويب حسابات المطلوبات في قائمة المركز المالي حسب الأولوية في السداد. وظهر عند تبويب المطلوبات في قائمة المركز المالي عدم الفصل بين المطلوبات قصيرة الأجل والمطلوبات طويلة الأجل. وتهتم البنوك بتبويب حسابات حقوق الملكية في قائمة المركز المالي بشكل منطقي.

5. تحرص البنوك على تبويب حسابات الودائع الجارية ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي.

وتقوم البنوك بتبويب حسابات الإيرادات في قائمة الدخل حسب الأهمية النسبية للأنشطة. وتهتم البنوك بتبويب حسابات المصاريف في قائمة الدخل حسب الأهمية النسبية للبند. وتقوم البنوك بتبويب حسابات قائمة الدخل الشامل بشكل موضوعي.

6. يرى الموظفون أن البنوك لا تحرص على تبويب حسابات الودائع الاستثمارية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي. ويرى الموظفون أنه ليس من أفضل طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية الطريقة غير المباشرة، حيث يفضل إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة لكونها أسهل من الطريقة المباشرة في القراءة والفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية بالبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

7. بدرجة كبيرة هناك مستوى متقدم من الإفصاح عن المعلومات الأساسية والسياسات المحاسبية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بالبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

8. تحتوي القوائم المالية على وصف واضح موجز للسياسات المحاسبية الهامة التي تتبعها البنوك الإسلامية لإعداد القوائم المالية ونشرها.



9. تقوم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى حول القوائم المالية. وتتضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للبنوك، إفصاح كافي عن التغيرات في السياسات المحاسبية. وتحصر البنوك على الإفصاح عن أي اختلاف بين متطلبات القوانين التي تضبط عمل البنوك ونصوص معيار العرض والإفصاح العام.

10. تشمل الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للبنوك على إيضاح يبين عدم اتفاق بعض نصوص معيار العرض والإفصاح العام مع القوانين والأنظمة السارية.

11. تأخذ إدارة البنوك الإسلامية بعين الاعتبار مفهوم الأهمية النسبية عند إعداد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وتهتم بالإفصاح في القوائم المالية عن العملة التي تستخدمها للقياس المحاسبي إذا لم يكن ذلك واضحاً في محتويات القوائم. وتحصر البنوك على إيضاح طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية. وتأخذ البنوك بعين الاعتبار الإفصاح عن أي قيود إشرافية استثنائية فرضتها إحدى الجهات المشرفة على نشاطاتها.

12. تقوم البنوك بالإفصاح في بند المعلومات الأساسية عن تفاصيل الشركات التابعة وتفصيل الشركات الحليفة. وتحصر البنوك على الإفصاح عن الجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على أنشطتها. وتهتم البنوك بالإفصاح عن الجهات التي تقوم بالإشراف والرقابة على شركاتها التابعة.

13. تأخذ البنوك بعين الاعتبار الإفصاح عن طريقة تحويل العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة في القياس المحاسبي بالقوائم المالية.

#### التوصيات:

1. قيام البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بمتابعة المستجدات المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية باستمرار ومنها معيار العرض والإفصاح

العام رقم (1).

2. الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية في مجال تطبيق معيار العرض والإفصاح العام رقم (1).

3. تفعيل دور دائرة التخطيط والدراسات في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.
4. جلب خبراء ومتخصصين في مجال تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية والاستفادة من خبرتهم في هذا المجال.
5. تفعيل دور سلطة النقد الفلسطينية الرقابي على أداء البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وكيفية تنظيم هذا الأداء محاسبياً.
6. قيام سلطة النقد الفلسطينية بإنشاء دائرة متخصصة للرقابة والتدقيق على البنوك الإسلامية.
7. قيام دائرة المساهمين في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بتقديم نشرات توعية مصرفية للمساهمين وبالأخص في مجال فهم مضمون وأهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ومنها المعيار رقم (1).

## المراجع:

- حماد ، طارق (2009) ، دليل استخدام معايير المحاسبة، الإسكندرية: الجزء الأول، الدار الجامعية
- الراوي ،حكمت (1995) ، المحاسبة الدولية، عمان، دار حنين .
- الشلتوني ، فايز (2005) ، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية: دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية، غزة: رسالة ماجستير غير منشورة .
- عبد الرازق ، عزيزة (بدون )، المحاسبة والمراجعة الدولية، القاهرة: منشورات جامعة القاهرة .
- عمر عبد الله زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، (عمان: الجزء الأول، دار اليازوري، (1995)، ص38.
- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة (1998) معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة: منشورات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة(2007) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة: منشورات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،

– منصور ، الإمام أحمد (2015) ، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية – بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، الخرطوم: مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2